نقش القلم

محمد عبدالحميد الجاسم الصقر

سيد الأيتام نبي الأنام

لعل ما ورد عن يوم اليتيم بمقالة زميلتنا د.نرمين الحوطي وجهة نظر عملية، منطقية، واقعية لتلك الشريحة من نسيج المجتمع العالمي العربي الإسلامي، لإعطائهم نظرة أكثر جدية وأهمية لكونها عادة وعبادة إنسانية تزايدت مع وجود كوارث إنسانية طبيعية ونزاعات وحروب وتجارب علمية مريرة خلفت لعالمنا الحالي الكثير من المآسي والنكبات المترتبة لزيادة الخط البياني لهذه الشريحة الإنسانية الجديرة بالاهتمام مع شروق كل شمس وغروبها، وتفعيل أمنهم وأمانهم بكل حالاتهم المعيشية، التعليمية، الصحية باعتبارنا أهلا لهم، واعتبارهم جسدا واحدا معنا بعالمنا، وخير مثال على ذلك نبينا الحليم الذي لم ير أباه فكانت حاضنته آمنة بنت وهب والدته التي أحسنت تربيته ومنحته حنانها حتى فارقته، وتبناه جده عبدالمطلب، ثم عمه أبوطالب، وتعاقبت أدوار كافليه حتى بروزه العظيم رسولا وقائدا للبشرية كما سبقه بمثلها إخوانه الأنبياء.

وهناك أمثلة كثيرة على الأيتام العظماء من البسطاء قديما وحديثا منهم والدتي الغالية أم محمد يتيمة الأبوين منذ نعومة أظفارها بكوارث سنوات الرحمة، كما وصفها أهلنا بالديرة آنذاك تيتمت طفولتهم بفقدهم حنان الأبوين، لولا رحمة الله، ثم المقربين لاحتضانهم، واحتوائهم رغم قلة إمكانياتهم، المادية والعلمية والمالية قبل اكتشاف الذهب الأسود! لكن رحمة الله واسعة كفلت لهم معيشتهم وطيب حياتهم حتى بعد الانفراج من تلك السنوات العجاف بلا غطاء إنساني حولهم وتواصلت تنشئتهم وتتابعت أجيالهم وأصبحنا أحفادا لهم بفضل الله ورحمته الواسعة، فقدوتكم يا أيتام سيد الأنام، وخالق عظيم عينه لا تنام سبحانه وتباركت أركانه للأولين والآخرين من الأنام أيتاما وغيرهم برحمة الله الواسعة.

رأي

عزة الغامدي

هل من الممكن تحويل مرحلة رياض الأطفال إلى خمس سنوات؟

تعتبر سلامة الأطفال وتوفير حياة آمنة لهم الركيزة الأساسية التي تحرص عليها الأسرة والمجتمع على السواء، وهذا ما دفع الكثير من الأمهات إلى إيداع أطفالهن في الحضانات منذ سن الثانية حتى يتكيف الأطفال مع المجتمع في المراحل البدائية وبالأخص مع انخراط الأمهات المعاصرات في ميدان العمل، فلم تعد الأمهات يتركن أطفالهن في المنازل مع الخادمات، وذلك للمشاكل المتعددة التي نشأت من ذلك، فتم اللجوء إلى الحضانات التي انتشرت في كل مناطق البلاد بشكل مطرد في الآونة الأخيرة.

وعلى الرغم مما يتمتع به تخصص رياض الأطفال من إقبال كبير من قبل الطالبات في الكليات التربوية إلا أن وزارة التربية غالبا ما تصرح برغبتها في إيقاف هذا التخصص لاكتفاء العدد فيه على الرغم من إمكانية الاستفادة من هذه المخرجات الكبيرة لرياض الأطفال وذلك من خلال اعتماد مرحلة ما قبل رياض الأطفال في المدارس بحيث يتم قبول الأطفال منذ بلوغهم سن الثانية في رياض الأطفال للإعداد المسبق لتهيئة الأطفال وتنشئتهم على أسس تربوية سليمة ومنها تكون بذلك ساهمت وزارة التربية في التخفيف عن كاهل الأسر المصاريف البالغة التي تدفعها للحضانات الخاصة وبالأخص بعد أن تم نقل تبعية الحضانات إلى وزارة التربية عوضا عن وزارة الشؤون.

البعض قد يعتبر أن هذا الأمر غير ممكن في ظل الظروف الراهنة والأمر قد يكون قابلا للتنفيذ ونافذا وبالأخص متى ما تم التخطيط له بشكل جيد بحيث يتم وضع أسس تربوية وتعليمية مبنية على مناهج متخصصة في إعداد الأطفال والاستفادة بالتالي من التجارب السابقة للدول في هذا الجانب.

وعليه فإن تحويل مرحلة رياض الأطفال من سنتين إلى خمس سنوات على أن تكون الثلاث سنوات السابقة للمرحلتين السابقتين غير ملزمة للعائلات سيفتح آفاقا كبيرة أمام خريجات كليات التربية تخصص رياض الأطفال، فمنها سيكون لوزارة التربية القدرة على استيعاب العدد الكبير من المخرجات في هذا التخصص، الأمر الآخر تربية الأطفال بكوادر وطنية فتكون بذلك الأمهات أكثر اطمئنانا على أبنائهن من تركهن في الحضانات الخاصة وبالأخص أن المدارس اليوم الملحقة بوزارة التربية تخضع للرقابة والإشراف ومزودة بكاميرات وعليه فإن التأمين على سلامة الأطفال في مثل هذه المرحلة العمرية الحساسة يكون أكثر.

فعملية خلق الفرص الوظيفية لمخرجات التعليم هذه مسؤولية المجلس الأعلى للتخطيط فليس من المقبول أن يتم إغلاق تخصص علمي مهم لأجل الاكتفاء من الحاجة في سوق العمل لهذه المخرجات، بل من الضروري أن يتم خلق فرص وظيفية تتناسب مع كل المخرجات لأن ذلك الأمر من مسؤولية المجلس الأعلى للتخطيط، فالشباب يحق لهم ان يتخصصوا بالتخصص الذي يتناسب مع ميول كل منهم وبذلك فإن الدولة مسؤولة في المقابل عن توفير فرص عمل وظيفية لهذه المخرجات.

وقد يعقب البعض على أن القطاع الخاص يفتح أذرعته للشباب للانخراط في العمل فيه، ولكن القطاع الخاص غير قادر على استيعاب جميع المخرجات وكل التخصصات نظرا لوجود تخصصات علمية تحتاجها الدولة، ولكن القطاع الخاص لا يحتاجها في سوق العمل نظرا لأنها تخصصات قد لا تدر أرباحا تجارية ولا تحقق فائدة للقطاع الخاص ولكنها قد تحقق فائدة للمجتمع كما هو حال تخصصات علمية كثيرة مثل رياض الأطفال والتاريخ والخدمة الاجتماعية وغيرها من التخصصات التي قد لا تلقى قبولا كبيرا في القطاع الخاص ولكنها تحقق خدمات للمجتمع وعليه يكون للدولة الدور الكبير في دعمها من خلال توفير فرص عمل وظيفية في هذا الجانب.

ومن هذه المجالات الكثير منها لحل مشكلة البطالة بين خريجي الجامعات لدينا وقد تكون البداية في حل إحدى المشكلات ألا وهي تمديد مرحلة رياض الأطفال.

خاطرة

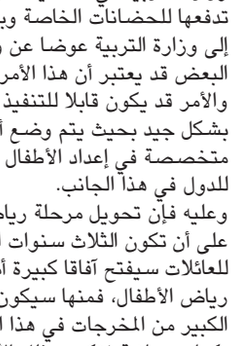

محمد دمر يزده

يوم الخميس

لم يبق لي منك..
الا بضع قصاصات من ورق وصورتين وثلاث رسائل مليئة بالدموع...
لطالما بقيت عند اصراري بأنك سيدتي، وانك معذبتي..
عجزت ان ألغيك من خارطة افكاري، حاولت وفشلت..
رسائلي اليك.. دواء للذاكرة
رسائلك لي... جرح مفتوح
يريدون ان يأخذوا الرسائل في كل مرة وأصر على بقائها معي..
لو أخذوا مني جراحي، ماذا سيتركون..؟
تلح ذكراك في كل خميس حتى نسيت ما بقي من ايام الأسبوع
واجلس لأنتظر الخميسات بفارغ الصبر...
تركت في رزنامتي بضع خميسات فقط، دون رفقة باقي الأيام...
أصبحت هاجس يوم الخميس يا هذه..
تركت لك مساحة شاغرة بين قلبي وعقلي.. لم أدمرها بعد...
لا زلت تتنقلين بحرية فيها وفي غفلة مني..
فأنا مسير فيك غير مخير.. ارفضك يوماً واحبك اياما
وبين رفضي وقبولي..
شيء من السذاجة ممزوج بقليل من الوهم...

بلا قناع

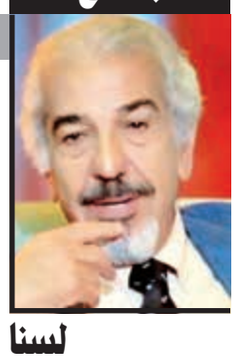

katebkom@gmail.com

صالح الشايجي

لسنا قطيع أغنام

المصابون بالكبت الجنسي، هم عرضة للانحراف والقصور الذهني والاهتزاز النفسي وسوء التدبير، وبالتالي فإنهم غير مستأمنين حتى على قطيع أغنام جرباء مسلولة معلولة.

استوحيت هذه الصورة من خطبة الجمعة التي عممتها وزارة الأوقاف ليقذف خطباؤها ومعتلو المنابر الناس بحممها، وقوامها الإساءة إلى الجنس البشري ممثلا بالنساء واهانة أمهاتنا وأخواتنا وبناتنا بما احتوته من تجريح وتصغير وتحقير للنساء ومحاولة فرض وصاية المكبوتين جنسيا وذوي العلل السوداء والعقد النفسية والاحساس بالنقص والدونية من عباقرة تلك الوزارة عليهن.

إنها إهانة لم تلحق قط بالمرأة منذ خلق الله الأرض ومن عليها، ومن الغريب أن تلك الإهانة الساحقة الماحقة تصدر في دولة «دستورية ديموقراطية» تكفل حقوق الناس وتساوي بينهم!!

ومن عجائب الأمر أن من أمر بتلك الخطبة وعممها ما زال حرا طليقا.

ومن إهانة النساء والتعريض بهن، إلى ما أسموه الإلحاد والملاحدة، وسبيل تلك الوزارة القعساء التعساء لمحاربة الالحاد والملاحدة، ولا أدري كيف لتلك الوزارة العليلة السقيمة محاربة الإلحاد بما هي عليه من تخلف وتمزق وجهل وتشرذم.

إن الإلحاد لا يحارب فهو عقيدة لدى من يعتقد بها خفية كانت أو بينة، ثم إنها عقيدة لا تقتل ولا تفجر ولا تسرق ولا تخطف ولا تؤذي أحدا من الناس، فكيف ستحاربونها يا عباقرة العصر ودهاقنة الدهر، أم أنها مجرد ذريعة تتذرعون بها من أجل إيجاد شرعية لوجودكم وبقائكم على كراسيكم وبث شعوذاتكم على الناس!

إن مثل هذا الخطاب الصادر من وزارة رسمية لها وزير ووكلاء ومديرون وموظفون ومكاتب ومقار ومرافق تملأ البلاد شرقا وغربا، شمالا وجنوبا، هو خطاب يصدر من فرد يوجه به أهل بيته ومن هم تحت رعايته ولا يجب أن يصدر من دولة، فليس من شأن الدولة إلباس النساء ما يتفق ومزاجها من الأزياء، وليس من شأنها أيضا فتح دروب الجنة لمواطنيها، ولكن من شأنها إصلاح أحوال مواطنيها وتعليمهم التعليم الصحيح وتطبيبهم الطب السليم وترفيههم وكف أيدي ناهبي أموالهم وقطع أيادي الفاسدين وعدم إسناد الأمر لغير أهله وتلك من علامات قيام الساعة.

الزاوية

dralialhuwail@yahoo.com

د. علي الحويل

الفساد من وجهة نظر أخرى

كنت في مقال سابق قد تطرقت إلى تصنيف الكويت الدولي على مؤشرات قياس الفساد المتراجع وغيرالواضح الأسباب ولا عوامل الانتشار ولا يتطابق في معظم تكوينه مع التعريف الدولي للفساد والذي نسوقه هنا للمزيد من إلقاء الضوء على القصد والغاية.

يعرف الفساد بأنه ظاهرة من الظواهر الاجتماعية الخاطئة يرتكبها فرد او جماعة من أجل تحقيق مكاسب ومصالح ذاتية وهو انتهاك للقوانين والأعراف السائدة واستغلال للمناصب الرفيعة وذات السلطة والسيادة في الحصول على ممتلكات الغير.

وللفساد العديد من الأسباب التي تؤدي اليه ولتفشيه أهمها: الفقر والجهل ورغبة الفرد في تحسين وضعه المادي وعيش حياة أفضل، والجور على سلطة واستقلالية اي من السلطات الدستورية الثلاث التنفيذية والقضائية والتشريعية، وتدني الأجور فلا تكفي لسد احتياجات العاملين، والاضطرابات الاقتصادية والسياسية.

والفساد له أنواع وأشكال عديدة منها: المحسوبية والواسطة والمحاباة والرشوة والسطو على المال العام بأي وسيلة من الوسائل الملتوية.

ما نعيشه اليوم من فساد هو نتاج لمزيج من عوامل ودوافع خاصة بالمجتمع الكويتي أهمها سوء إدارة بعض مرافق الدولة وتباري قطاع كبير من المجتمع في التأكيد على وجود الفساد وتفشيه عبر التنافس في نقل أحداث مثيرة للرأي العام ـ رغبة في الظهور الإعلامي ـ فنجد من يؤكد على انتشاره في وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام بشكل عام يعرف المراقب الحصيف والمهم اختلاقها او المبالغة فيها إما لكون المعلومات الشائعة لا يمكن أن تتاح لشخص ناقل الخبر لطبيعتها الخاصة والحرجة التي تجعلها في متناول بعض أقطاب المجتمع فقط أو لكونها لا تتماشى والتعريف الدولي للفساد ولا يصح استخدامها للتدليل على وجوده وتفشيه، ومن اهم دلائل سوء إدارة بعض مرافق الدولة واكثرها صلة بصناعة الفساد:

1ـ الهجرات الداخلية المفاجئة (التجنيس العشوائي) الذي يفتقر كثير من المستفيدين منه الى روح المواطنة الحقة.

2ـ تبعات الغزو العراقي الغاشم وضريبة التحرير وما صاحبهما من بذخ حكومي لا حدود له لكسب الأصدقاء والموالين.

3ـ استقدام الوافدين بكثافة عددية لا تحتملها بنية الوطن التحتية ولا طاقته على خلق وظائف كافية، ولما كان الكثير من هؤلاء الوافدين قد جاءوا من اقطار نامية تعاني من الفقر والقهر السياسي والحرمان فقد تطبعوا وألفوا الفساد وعرفوا دروب صناعته والاستفادة منه فشرع البعض منهم ـ عندما لم يجد وظيفة الأحلام التي وعده الكفيل الكويتي وأعوانه بها ـ الى نقل خبراته المتراكمة فيه الى مرافق الدولة والمجتمع باعتباره مصدرا مريحا ومربحا للدخل.

جرس

samy_elkorafy@hotmail.com

سامي الخرافي

تصرفات تنرفزني

سألوني ما هي الأشياء التي «تنرفزك» بالديرة وتقهرك فأجبت:

● ينرفزني لما تكون قدوة الكثير من البنات بعض «التافهات» في السوشيل ميديا ويعتبرنهن المرشد الروحي في حياتهن ومحاولتهن تقليدهن في كل شيء، وضرب رأي الوالدين بعرض الحائط!

● ينرفزني لما أكون صاحب «حق» ومع ذلك لابد من وجود واسطة حتى يمشي «حقي» بسهولة!

● ينرفزني لما أشوف «المنافق» في الصفوف الأمامية ويعطي أوامره للمجتهد الجالس في الصفوف الخلفية بأن يعمل كذا وكذا غصبن عنه!

● ينرفزني لما اسمع تفاخرا بعض الكويتيين بأصولهم وانهم متميزون عن الآخرين بكل شيء ويعتبرون أنفسهم هم الكويتيون فقط أما الآخرون فهم «أغراب» أو بالمعنى الكويتي «لفو».

● ينرفزني لما البعض من الناس تشوف الخير والأمن والأمان.. في ديرتنا ومع ذلك تجدها «تنكر» كل ذلك وتقول بأن الحكومة مقصرة في كل شيء وتبدأ بالتحلطم والانتقاد.. في كل شيء، وهذا الذي يتحلطم هو أول من يتجاوز على القانون من أجل مصلحته دون أي اعتبار للآخرين!

● ينرفزني لما أشوف تحت «قبة» عبدالله السالم بعض أعضاء مجلس الأمة يحدث بينهم قذف واتهامات.. وتناسوا هموم المواطن والتي تم انتخابهم من أجلها بالإضافة إلى التركيز على أمور لا تسهم في رفع معاناة المواطن وخاصة المتقاعدين وهم شريحة كبيرة قد تأثرت كثيرا بسبب ضعف راتبهم التقاعدي.

● ينرفزني لما أشوف جميع الطبقات تشتكي من الوضع السائد في البلاد سواء صاحب قرار أو موظف.. فالكل أصبح يشتكي!

● ينرفزني لما أسمع أن اخوان قد تصارعوا فيما بينهم على «الميراث» فأصبحت بينهم قطيعة كبيرة وكثرت القضايا فيما بينهم في المحاكم من أجل أن يكون هذا أغنى من هذا!

● ينرفزني لما أشوف الكثير من الشباب لا يهتمون «بصلاتهم» ويهتمون بحياة اللعب والسهر وأصبحت «الشوارع» منازلهم وأصبحت المطاعم «مطابخهم» وأصبحت الشاليهات والديوانيات غرف «نومهم»!

● ينرفزني لما أشوف الهجمات الشرسة بين التيارات الإسلامية والاتهامات المستمرة بينهم وكأنهم من أديان مختلفة وكل يعتقد أنه الأصح وأنه على «الملة» الصحيحة وتشاهد وتسمع وتقرأ وأنت في حالة ذهول عن المستفيد من هذا التشتت فيما بينهم!

● ينزفزني الكثير من الوافدين وهم لا يحترمون قوانين البلد ويتجاوزونها بكل فخر دون أي اعتبار لأي إجراء وتناسوا المثل القائل «يا غريب كن أديب»!

وأخيرا.. هناك الكثير من الأمور التي تنرفزني وتنرفزكم ولكني اكتفيت بما كتبت وأتمنى ألا أكون نرفزتكم بما كتبت.

سلطنة حرف

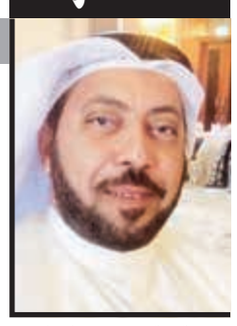

@BoresliTariq
gstmb123@hotmail.com

طارق ماجد بورسلي

حل الازدحامات بسحب نصف مليون رخصة

من خلال قراءاتي لعدد من التقارير وأغلبها صادرة عن وزارة الداخلية ان سبب الازدحامات الاول والأكبر هو منح رخص القيادة وفق تسهيلات لا تتناسب مع حجم حاجة المنوح له، فمن خلال التقارير نستنتج ان الازدحامات سببها دخول أكثر من 350 ألف سائق برخصة سارية أي 350 ألف سيارة زائدة عن الحاجة تدخل يوميا الى شوارعنا ومن الطبيعي ان تكون السبب في شلل جميع شوارع البلاد وتعطيل العباد وخنق الحركة المرورية وتعطل الحركة بالكامل في الشوارع الرئيسية لساعات. من التقارير ما يذكر ان عدد مركبات الوافدين أربعة أضعاف مركبات المواطنين وان ربع الوافدين ممن يملكون رخص قيادة حصلوا عليها بما لا يتواءم مع المتطلبات التي حددها قانون المرور، وهنا معناه ان واحدا من كل 4 وافدين من أصل اكثر من مليون ونصف حامل لرخصة قيادة حصل عليها بالطرق غير القانونية، وهذا أمر ليس سرا مخفيا، فهيئة القوى العاملة كشفت في تقرير لها عن آلاف الشهادات المزورة لوافدين بعدما تبين للمسؤولين في الهيئة ان أولئك الوافدين يستخدمون تلك الشهادات الجامعية المزورة لتقديمها للإدارة العامة للمرور للحصول على رخص قيادة، وهذا الآخر لحاله كاف لأن نعرف ان لدينا كارثة مرورية اسمها رخص القيادة بأيدي من لا يستحق وهم بالآلاف، ولكن أسأل هنا: ماذا سيفعل المرور او هيئة القوى العاملة بهؤلاء المزورين؟ وهل سيقدمون للمحاكمة ام سيتم إنهاء إقاماتهم وتسفيرهم؟ انا أتمنى بكل صراحة ان يطرح مسؤولو المرور لنا رأيا واضحا فيما قام به الآلاف من الوافدين الذين زوروا شهادات جامعية من أجل الحصول على رخص قيادة لا يستحقونها.

والرخص والشهادات المزورة كما أسلفت في الفقرات الآنفة لا تشكل إلا ربع مشكلة الازدحام المروري، وهناك أيضا مشكلة العمالة الهامشية الذين يأتون للعمل كمندوبين وسائقين ثم بعدما يحصلون على رخص القيادة لأنهم مندوبون او سائقون يغيرون مهنهم الى مهن لا تستحق الحصول على رخص القيادة وفق قانون المرور، وهؤلاء إذا ما قمنا بعملية إحصائية بسيطة بعشرات الآلاف، يعني أنا أقول عندنا في الكويت نصف مليون رخصة قيادة غير مستحقة ولو اختفت لاختفت الزحمة بشكل كبير.

وأقترح أن تقوم وزارة الداخلية بإيقاف كل رخص الوافدين ومن دون استثناء وإعادة منحها وفق القانون وأنا متأكد ان نصف الرخص الممنوحة لوافدين ستصبح غير مستحقة.

الحرف 29

waha2waha2waha@hotmail.com

ذعار الرشيدي

من سرق ديموقراطيتنا؟!

الحكومة ووفق توزيع جغرافية الدوائر في المجلس البلدي الاخيرة فهي تحرم 35 ألف ناخب من حقهم الديموقراطي في التصويت بعد أن خلت جداول الدوائر الانتخابية من وجود مناطقهم فيها، وبالتالي ووفق هذا الأساس لا يحق لهم التصويت في الانتخابات القادمة، الحكومة نفسها هي التي قطعت مناطقهم من التوزيعة الجغرافية الديموقراطية للبلد.

□□□

بالعربي انت تسكن مدينة جابر الأحمد ولكنه لا يحق لك التصويت لأن مدينتك غير مدرجة في التوزيع الجغرافي للدوائر الانتخابية، ولكن اذا ما قمت بتغيير بطاقتك المدنية لتصبح على سكنك القديم في الشامية أو الجهراء أو الأحمدي من اجل ان تمارس حقك الديموقراطي والتصويت وفق ما كفله لك الدستور فإن وزارة الصحة ستقوم بحرمانك أنت وأبنائك من العلاج في مستوصفي جابر الأحمد أو المستشفيات القريبة لأنك وفق قرار وزارة الصحة لا يحق لك تلقي العلاج الا في المستوصف الذي تتبع له وفق منطقة سكنك المدونة في البطاقة المدنية.

□□□

الحكومة تقول لـ 35 ألف ناخب وأسرهم، اما تقبلون بحرمانكم من حقكم الديموقراطي أو تنقلون مقار سكنكم لمناطق عناوينها مدرجة في جداول الانتخابات ولكن في حالة اختياركم لتغيير مناطق سكنكم لن نعالجكم ولن نسمح بعلاجكم في المستشفيات أو المستوصفات القريبة من سكنكم.

□□□

لهذا السبب كثير من سكان مدينة جابر الأحمد وغيرها من المناطق الجديدة التي لم تدرج في الجداول الانتخابية الاخيرة أو تم نسيانها سهوا أو عمدا لا يفضلون تغيير مقار سكنهم القديمة رغم انتقالهم الى بيوتهم الجديدة التي منحتها لهم «الإسكان»، ويفضلون «لأسباب ديموقراطية» الا يغيروا عناوينهم، وهذا ما لا تفهمه الحكومة أو بالأصح وزارتا الصحة والتربية فالأولى تحرمهم من العلاج بالمراكز القريبة من منازلهم والثانية تحرم تسجيل أبنائهم في مدارسها، والحقيقة انه هنا اما ان تعاملني كأحد سكان المناطق الجديدة غير المدرجة في الجداول الانتخابية بشكل استثنائي وتلغي قرارات وزارتي الصحة والتربية وتعالجني وتعالج عيالي وتدرسهم وإما أن تمنحني حقي في الانتخاب وان تكون منطقتي ضمن التوزيع المناطقي للدوائر الانتخابية.

□□□

الآن نحن سكان المناطق الجديدة نعيش بديموقراطية مسروقة، فلا يحق لنا التصويت رغم ان الدستور يمنحنا حقنا الكامل في التصويت واذا ما أردنا ان نحصل على حقنا في التصويت عبر الانتساب عنوانا لمناطق مسجلة انتخابيا تحرمنا الحكومة من حق الطبابة والتعليم القريبة من سكننا.

□□□

عموما، وهي معلومة قانونية دستورية جديدة، هناك 35 ألف كويتي من سكان المناطق الجديدة لا يحق لهم الترشح وليس فقط لا يحق لهم الانتخاب، فلمجرد انك سكنت منطقة جديدة في الكويت فأنت تفقد جميع حقوقك الدستورية.

□□□

توضيح الواضح: إلى وزير الصحة د.باسل الصباح أنتم بحسب قرار وزارتكم لا تستقبلون المرضى في المستوصفات إلا وفق العنوان المقيد في البطاقة المدنية، فهل هذا الأمر دستوري أو قانوني أو طبي أو حتى إنساني؟!